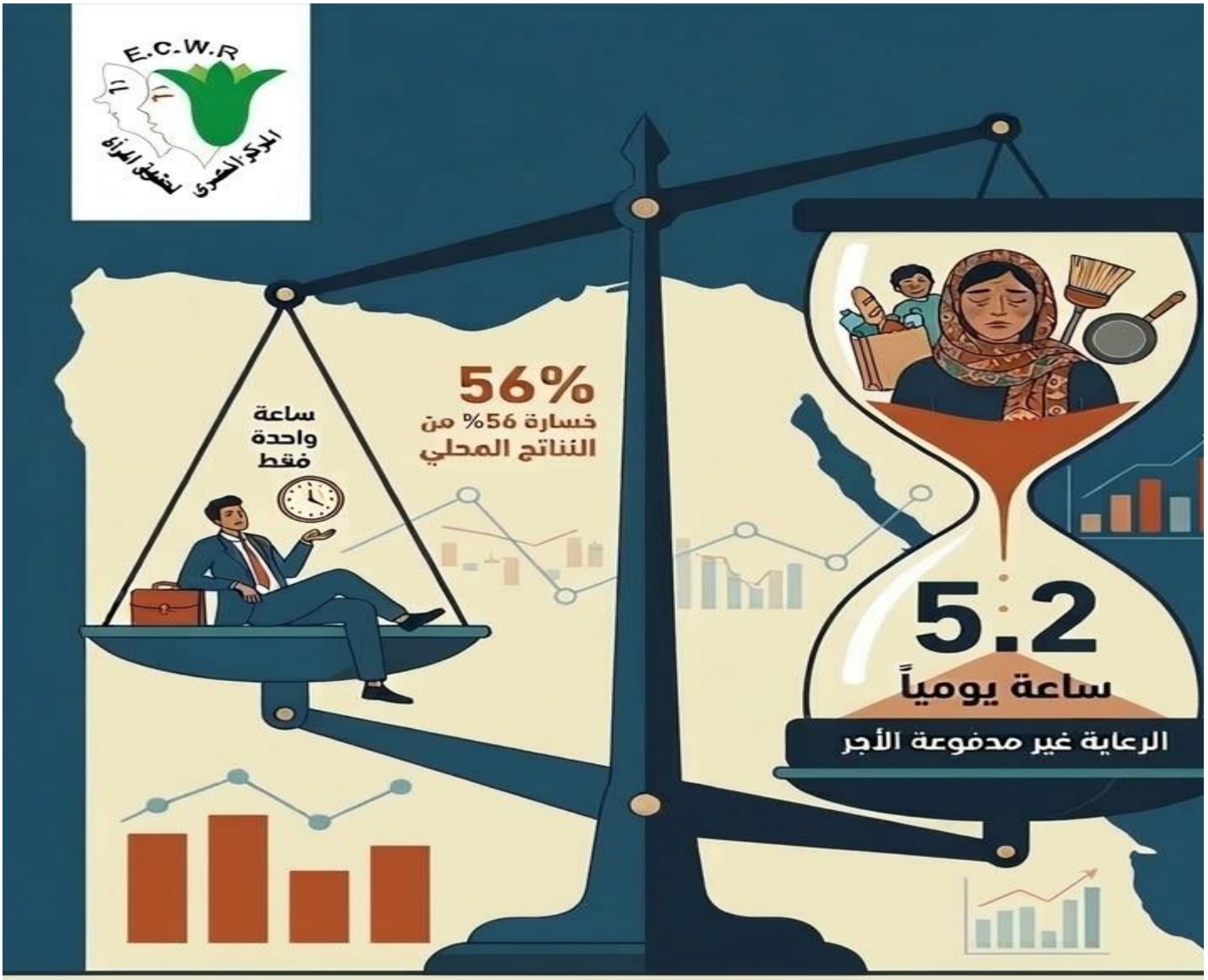

"العمل الخفي:"

لماذا تدفع المرأة المصرية

"عقوبة الرعاية" من مستقبلها المهني؟

المركز المصري لحقوق المرأة

2026

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
القسم الأول: الإطار العام للدراسة.	3
القسم الثاني : الخريطة الجيو-اقتصادية للرعاية: تحليل التباينات الديموغرافية والضغوط الهيكلية على المرأة	7
القسم الثالث : اقتصاد الرعاية: القيمة المفقودة وفخ الاستبعاد المهني.	12
القسم الرابع : واقع اقتصاد الرعاية في مصر: بين الموروث الثقافي وفجوات التغطية المؤسسية	16
القسم الخامس: نحو استراتيجية "الرعاية من أجل التنمية": خارطة طريق لتمكين المرأة اقتصادياً	27
الخاتمة	30

القسم الأول:
الإطار العام للدراسة.

مقدمة.

العمل الخفي ومحرك التنمية الصامت

يُمثل العمل غير المدفوع الأجر، والذي يشمل رعاية الأطفال وكبار السن وإدارة الشؤون المنزلية، ركيزةً جوهرية للنشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمعات. وعلى الرغم من كونه "المحرك الخفي" الذي يضمن استدامة القوى العاملة الحالية والمستقبلية، إلا أنه يظل خارج منظومة الحسابات القومية ولا يُدرج ضمن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (Alonso et al., 2019).[1] وتتجلى ضخامة هذا العمل في أرقام صادمة؛ حيث تكرس النساء حول العالم يوميًا نحو 16 مليار ساعة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وهي القوة غير المرئية التي تربط الأسر والمجتمعات ببعضها البعض، ولو توقفت النساء عن أداء هذه المهام، لانهارت الاقتصادات والمجتمعات فوراً (UN Women, 2025).[2]

وتشير البيانات العالمية إلى وجود خلل هيكلي حاد في توزيع هذا العبء؛ حيث تخصص النساء ما متوسطه 4 ساعات و32 دقيقة يوميًا لأعمال الرعاية والمنزلية، وهو ما يعادل 3.2 ضعف الوقت الذي يقضيه الرجال (ساعة و24 دقيقة فقط)، مما يعني أن النساء يتحملن أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي العمل غير المأجور عالميًا (Hernando, 2022).[3] إن هذا العبء غير المتكافئ ليس مجرد قضية اجتماعية، بل هو "معضلة اقتصادية كليّة" تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد البشرية؛ فعندما تضطر النساء للبقاء خارج سوق العمل أو القبول بوظائف ذات إنتاجية منخفضة للموازنة بين العمل والرعاية، يفقد الاقتصاد العالمي فرصاً هائلة للنمو والابتكار (Alonso et al., 2019).

أما بالنظر إلى الحالة المصرية، فإن المؤشرات الإحصائية تكشف عن تراجع مقلق في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث انخفضت من 24.2% في عام 2007 لتصل إلى 16.9 % في عام 2024. ويرتبط هذا التراجع ارتباطاً عضويًا بقصور خدمات الرعاية المؤسسية؛ حيث لا تتجاوز نسبة التغطية في حضانات الرضع (0-2 سنة) حاجز 0.7%. هذا العجز الهائل يضع عبء الرعاية بالكامل على كاهل النساء، مما يحول "العمل الرعائي غير المدفوع" من دور اجتماعي إلى عائق هيكلي يحرم الاقتصاد القومي من طاقات نسائية معطلة (UN Women & ILO, 2024).[4]

---

[1] Alonso, C., Brussevich, M., Dabla-Norris, E., Kinoshita, Y., & Kochhar, K. (2019). Reducing and redistributing unpaid work: Stronger policies to support gender equality (Working Paper No. WP/19/225). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2019/10/15/reducing-and-redistributing-unpaid-work-stronger-policies-to-support-gender-equality-48688

[2] UN Women. (2025). What is unpaid care work and how does it power the economy? Retrieved from https://www.unwomen.org/en/articles/faqs/faqs-what-is-unpaid-care-work-and-how-does-it-power-the-economy

[3] Hernando, R. C. (2022). Unpaid Care and Domestic Work: Counting the Costs (APEC Policy Support Unit Policy Brief). Asia-Pacific Economic Cooperation. https://www.apec.org/publications/2022/03/unpaid-care-and-domestic-work-counting-the-costs

[4] UN Women & ILO. (2024). Consolidated report: A guide to public investments in the care economy: Estimating care deficits, investment costs and economic returns.

وتشير التقديرات إلى أن تقليص الحواجز أمام عمل المرأة المدفوع عبر الاستثمار في "محركات التحرر" —مثل البنية التحتية المتطورة والخدمات الرعائية الميسورة— يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول بنسب تتراوح بين 3% إلى 4% (Alonso et al., 2019).

ومن هذا المنطلق، تحلل الدراسة آليات دمج اقتصاد الرعاية ضمن رؤية مصر التنموية، حيث تركز على صياغة خارطة طريق تضمن تحرير طاقات النساء المعطلة عبر تحويل مسؤوليات الرعاية من 'مسؤولية جندرية قهرية' إلى قطاع حيوي يدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في التناقض الحاد بين مساعي الدولة لتمكين المرأة اقتصادياً وبين الواقع الإحصائي الذي يشير إلى تراجع معدلات مشاركتها في القوى العاملة (من 24.2% إلى 16.9%). وتفترض الدراسة أن هذا التراجع ليس نتاجاً لضعف المؤهلات، بل هو نتيجة مباشرة لـ "القيد الزمني" المفروض على النساء بسبب تركز أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في حيز المنزل، وغياب البدائل المؤسسية الفعالة.

تساؤلات الدراسة.

1. ما هو حجم "الفجوة الزمنية" في توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين الرجال والنساء في المجتمع المصري، وكيف تساهم هذه الفجوة في تكريس ظاهرة "الفقر الزمني" لدى النساء؟
2. إلى أي مدى يؤثر العبء الرعائي غير المدفوع على معدلات مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل الرسمي، وما هي التكلفة الاقتصادية الضائعة نتيجة انسحاب النساء من القوى العاملة؟
3. ما هي أبرز التحديات في البنية التحتية والسياسات العامة (مثل دور الحضانة، النقل) التي تعيق إعادة توزيع أدوار الرعاية بشكل عادل؟
4. كيف يمكن صياغة إطار (قانوني وإحصائي وتنموي) يعترف بالقيمة الاقتصادية للرعاية ويحولها من مسؤولية فردية للمرأة إلى مسؤولية مجتمعية تشاركية؟

أهداف الدراسة.

- تحليل الفوارق الجوهرية في توزيع ساعات العمل المنزلي بين الرجال والنساء في مصر، وكيف تستهلك هذه الأدوار طاقة ووقت المرأة.

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-06/consolidated-report-a-guide-to-public-investments-in-the-care-economy-en.pdf

- تحليل كيف يمنع "ثقل أعباء الرعاية" النساء من الالتحاق بالوظائف أو الاستمرار فيها، وتوضيح العلاقة بين العمل المنزلي والانسحاب من سوق العمل.
- تحديد الفجوات الخدمية: رصد النقص في الخدمات العملية (مثل الحضانات وبدائل الرعاية) التي تحتاجها المرأة لتستطيع الموازنة بين دورها الأسري وطموحها المهني.
- تقديم مقترحات عملية لتطوير "بيئة داعمة" (سواء في أماكن العمل أو المجتمع) تساعد على تخفيف وتوزيع أعباء الرعاية بشكل يضمن استقلالية المرأة اقتصادياً.

مفاهيم الدراسة.

1. عمل الرعاية غير مدفوع الأجر[5]

عمل الرعاية غير المدفوع الأجر هو العمل اليومي الذي يبقي الأسر المعيشية والعائلات والمجتمعات تعمل – وهو عمل تقوم به في الغالب النساء والفتيات دون أجر. ويشمل تربية الأطفال، ورعاية الأقارب المسنين أو المرضى، ودعم شخص من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التنظيف والطبخ والغسيل وجلب الماء أو الوقود. ويشمل أيضًا تنظيم الجداول الزمنية وتوقع احتياجات الأسرة أو المجتمع – وهو ما يسمى غالبًا "العبء الذهني". عمل الرعاية غير المدفوع الأجر هو القوة غير المرئية التي تربط الأسر والمجتمعات ببعضها البعض.

يمتد عمل الرعاية غير المدفوع الأجر أيضًا إلى ما وراء المنزل ليشمل رعاية المجتمع التطوعية، مثل إدارة مطابخ المجتمع، ومجموعات رعاية الأطفال في الأحياء، وشبكات الدعم غير الرسمية.

2.الاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر وتقييمه[6]

يشير هذا المصطلح إلى قياس العمل غير المأجور، الذي لا يدخل في نطاق الحسابات القومية، من حيث الكمّية، بما في ذلك من خلال تقييمه وعكس قيمته في الحسابات الفرعية، مثل العمل المنزلي، ورعاية الأطفال والمعالين الآخرين، وإعداد الغذاء للأسرة والمجتمع والأعمال التطوعية الأخرى.

[5] https://www.unwomen.org/en/articles/faqs/faqs-what-is-unpaid-care-work-and-how-does-it-power-the-economy

[6] https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%D9%87

3.مقدم الرعاية غير المدفوع الأجر[7]

شخص يقدم رعاية أو دعمًا غير مدفوع الأجر للأفراد داخل أسرته أو مجتمعه المحلي. تقدم النساء الغالبية العظمى من عمل الرعاية غير المدفوع من حيث عدد الساعات كما أنهن يمثلن غالبية مقدمي الرعاية غير المدفوعين حول العالم، حيث يؤدين أكثر من 75 % من إجمالي حجم عمل الرعاية غير المدفوع.

[7] UN Women. 2022. "A Toolkit on Paid and Unpaid Care Work: From 3Rs to 5Rs." New York: UN Women. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/07/a-toolkit-on-paid-and-unpaid-care-work

القسم الثاني:
الخريطة الجيو-اقتصادية للرعاية: تحليل التباينات الديموغرافية والضغوط الهيكلية على المرأة

تمهيد.

لا يمكن فهم وضع المرأة في مصر بمعزل عن السياق الإقليمي والديناميكيات العالمية التي تشكل واقع 'اقتصاد الرعاية.'

يسعى هذا القسم إلى رسم خريطة جيو-اقتصادية شاملة، تبدأ من التباينات الإقليمية الصارخة التي تضع المنطقة العربية وشمال أفريقيا في مرتبة متأخرة عالمياً من حيث دعم سياسات الرعاية، وصولاً إلى تشريح الفئات السوسيو-ديموغرافية الأكثر عرضة لـ 'الفقر الزمني'. كما يلقي الضوء على الدور 'المخفي' للسياسات المالية والضريبية التي تحول جهود النساء من رعاية أسرية طبيعية إلى 'ضريبة غير معلنة' تسد بها النساء فجوات التقصير في الخدمات العامة والبنية التحتية، مما يعمق الفجوة بين الجنسين ويخلق عوائق هيكلية أمام العدالة التنموية.

تخفي المعدلات العالمية الإجمالية تباينات إقليمية حادة تعكس فجوات التنمية والسياسات الاجتماعية الداعمة للرعاية. فبينما تُظهر بعض الأقاليم استقراراً في نظم الدعم، تبرز أقاليم أخرى كبؤر لاستنزاف طاقات النساء بسبب غياب البدائل المؤسسية.

أولاً: التفاوتات الإقليمية: الفجوة بين الشمال والجنوب

تشير بيانات منظمة العمل الدولية (2024)[8] إلى أن شمال أفريقيا والدول العربية تسجل أعلى معدلات لانسحاب النساء من القوى العاملة نتيجة أعباء الرعاية بنسب بلغت 63 %و 59 %على التوالي. وتعكس هذه الأرقام المرتفعة غياباً هيكلياً لسياسات حماية الأمومة، وإجازات الوالدين، ونقص خدمات الرعاية ميسورة التكلفة. في المقابل، تتقلص هذه النسب في مناطق ذات أنظمة دعم اجتماعي راسخة مثل شرق أوروبا (11%) وأمريكا الشمالية (19%).

[8] International Labour Organization. (2024). The impact of care responsibilities on women's labour force participation (Statistical Brief)
https://www.ilo.org/publications/impact-care-responsibilities-women%25s-labour-force-participation

ثانياً: التحليل السوسيو-ديموغرافي: الفئات الأكثر تأثراً بـ "الفقر الزمني"

يكشف تحليل الخصائص الفردية عن فئات نسائية تواجه قيوداً رعائية مضاعفة:

- نساء سن الذروة المهنية (25-54 عاماً) :يمثلن الكتلة الأكبر من المنسحبات لأسباب رعائية، حيث تصل نسبتهن إلى 74%في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، مما يعني خسارة اقتصادية فادحة لسنوات العطاء المهني.
- الفجوة التعليمية :تبرز العلاقة الطردية بين تدني المستوى التعليمي والانسحاب من سوق العمل؛ ففي الدول العربية، تنتمي 66 %من النساء اللاتي غادرن سوق العمل بسبب الرعاية إلى فئات ذوات التحصيل الدراسي المحدود، مما يؤكد ضرورة ربط سياسات التعليم بخدمات الرعاية الشاملة.
- المرأة الريفية و"الحرمان المركب :"تواجه النساء في الريف تحديات مضاعفة نتيجة ضعف البنية التحتية وتأثيرات المناخ؛ حيث تتصدر الدول العربية القائمة بنسبة 74%للنساء الريفيات خارج القوة العاملة بسبب الرعاية، مقابل 68% في الحضر[9] (ILO,2024).

ثالثاً: ديناميكيات التغيير: قصص نجاح وتحديات قائمة .

أثبتت السنوات الأخيرة أن التدخل السياساتي القوي قادر على إحداث تحول سريع وملموس، وقد تجلى ذلك في عدة نماذج:

- المملكة العربية السعودية (من 68% إلى 37%): تزامناً مع إصلاحات "رؤية 2030" التي حسنت تنقل المرأة ووسعت قطاع رعاية الأطفال، واستحدثت مؤخراً إجازة أمومة ممولة تأمينياً لمدة 12 أسبوعاً، مقاربةً بذلك لمعايير الاتفاقية الدولية رقم 183.
- بنغلاديش (من 81% إلى 68%): بفضل قانون مراكز رعاية الأطفال (2021) وزيادة المخصصات المالية لدور الحضانة، إلى جانب تحسينات في التعليم والصحة.
- غواتيمالا (من 71% إلى 58%): نتيجة زيادة الاستثمار في التعليم قبل الابتدائي وخدمات الرعاية الصحية، وخاصة لكبار السن.
- زامبيا (من 40% إلى 30%): بفضل التوسع في برامج الحماية الاجتماعية كالتحويلات النقدية، مقرونة بتوسع خدمات التغذية ورعاية الطفولة المبكرة.

وعلى النقيض، شهدت دول أخرى مثل فيتنام وزيمبابوي تراجعاً في مؤشراتها، نتيجة تفاقم احتياجات الرعاية بعد جائحة كوفيد-19 والشيخوخة السكانية، في ظل غياب سياسات استجابة وطنية مرنة، مما يحذر من أن المكاسب المحققة في تمكين المرأة تظل هشة ما لم تُدعم بمنظومة رعاية مستدامة.(ILO,2024)

[9] International Labour Organization. (2024). The impact of care responsibilities on women's labour force participation (Statistical Brief)
https://www.ilo.org/publications/impact-care-responsibilities-women%25s-labour-force-participation

رابعاً: اقتصاد الوقت: تحليل الفوارق الجندرية وديناميكيات التحول الهيكلي

إن التباينات الإقليمية الحادة التي تضع المنطقة العربية وشمال أفريقيا في صدارة معدلات "الفقر الزمني" للنساء، تستوجب الغوص في بنية "اقتصاد الوقت" ذاته. فالفجوة الجندرية ليست مجرد رقم إحصائي، بل هي انعكاس لمدى قدرة الاقتصاد الوطني على الانتقال من "العمل المنزلي التقليدي" إلى "الرعاية المؤسسية الحديثة."

ويكشف التحليل المقارن لاستخدام الوقت عن اختلال هيكلي حاد؛[10](Alonso.2019) حيث تتحمل النساء عالمياً عبئاً إضافياً يفوق الرجال بمتوسط **ساعتين يومياً** .وتتفاوت هذه الفجوة النوعية وفقاً لطبيعة الأنظمة؛ فبينما تتقلص في دول كالنرويج لتصل إلى أدنى مستوياتها(بزيادة 20% لصالح النساء)، ، تقفز في دول أخرى مثل اليابان لتصل إلى أربعة أضعاف، وتصل ساعات العمل غير المدفوع للمرأة في المكسيك إلى نحو 7.1 ساعة يومياً. ويمكن تفكيك هذه الفجوة وتتبع تطورها في سياق "التحول الهيكلي" للاقتصادات عبر ثلاثة محاور أساسية:

أ. أثر التنمية الاقتصادية و"محركات التحرر" التكنولوجي

ثمة ارتباط وثيق بين زيادة الناتج المحلي للدول وانخفاض الساعات التي تقضيها النساء في "الأعمال المنزلية" التقليدية (كالطهي والتنظيف)؛ نتيجة لتوفر تكنولوجيات موفرة للجهد وتسليع الخدمات المنزلية. ومع ذلك، يظل **"عمل الرعاية "** (للأطفال وكبار السن) ثابتاً ولا يتأثر طردياً بزيادة الثراء المادي، مما يؤكد أن التنمية التكنولوجية وحدها لا تكفي لحل أزمة الرعاية ما لم تقترن بسياسات مؤسسية تدعم هذا القطاع، وهو ما يفسر بقاء الأعباء مرتفعة في دول نامية رغم نموها الاقتصادي.

ب. .إعادة التوزيع الاستراتيجي وتكامل الأدوار

تُظهر الاقتصادات المتقدمة تحولاً في نمط "تخصيص الوقت" داخل الأسرة؛ إذ يترافق ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل المدفوع مع زيادة تدريجية في مساهمة الرجال في الأعباء الرعائية (والتي تضاعفت في الدول مرتفعة الدخل). ويُعد هذا الانتقال نحو "تكامل الأدوار" شرطاً بنيوياً لضمان استدامة وجود المرأة في القوى العاملة وحمايتها من الانسحاب المبكر الذي رصدناه في الفقرات السابقة.

ج. هيكلية العمل غير المدفوع ودور البنية التحتية

تمثل الأعمال المنزلية الكتلة الأكبر من الجهد غير المأجور بنسبة تتجاوز .80 %وتكشف المسوح الميدانية أن النساء في الدول النامية يقضين وقتاً أطول في هذه المهام مقارنة بنظيراتهن في الدول المتقدمة بفارق **نصف ساعة يومياً** .هذا التباين يسلط الضوء على الدور الحاسم لـ**"البنية التحتية "**والخدمات العامة في تخفيف العبء عن كاهل النساء، وتحويل هذا الوقت الضائع إلى فرص إنتاجية تدعم الناتج المحلي الإجمالي.

[10] Alonso, C., Brussevich, M., Dabla-Norris, E., Kinoshita, Y., & Kochhar, K. (2019). Reducing and redistributing unpaid work: Stronger policies to support gender equality (Working Paper No. WP/19/225). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2019/10/15/reducing-and-redistributing-unpaid-work-stronger-policies-to-support-gender-equality-48688

خامساً: المحددات الهيكلية والفردية لتخصيص الوقت: من المؤشرات الكلية إلى البيانات الجزئية

إذا كان "التحول الهيكلي" للاقتصادات يفسر الفوارق بين الدول، فإن تحليل "البيانات الجزئية يظل الحجر الزاوية لفهم الأسباب العميقة لثبات هذه الفوارق على المستوى الفردي. فالفجوة الزمنية لا تتحدد فقط بجغرافيا الدولة، بل تتأثر بشكل مباشر بالخصائص الذاتية والاجتماعية لكل فرد. وبالاستناد إلى مسوح استخدام الوقت التي شملت نحو 300,000 فرد في 18 اقتصاداً مختلفاً(Alonso et al., 2019)[11] ، يمكن استخلاص المحركات الأساسية لهذا الخلل:

أ. أثر التكوين الأسري: "فجوة الزواج والأبناء"

يكشف تحليل السلوك الزمني أن مجرد "تكوين أسرة" يفرض ضغوطاً غير متكافئة بين الجنسين؛ حيث ترتفع ساعات العمل غير المدفوع لدى النساء بمجرد وجود زوج بمعدل **1.5ساعة يومياً**، مقابل زيادة طفيفة لا تتخطى **20دقيقة** فقط للرجال في الوضع ذاته. ويتضاعف هذا الأثر بوجود الأطفال، مما يحول مسؤولية الرعاية إلى "قيد زمني" مباشر يقلص من قدرة المرأة على الانخراط في النشاط الاقتصادي المأجور.

ب .محددات التعليم: هل تحمي المهارات العالية من الفقر الزمني؟

على الرغم من القيمة التمكينية للتعليم العالي، إلا أن البيانات تكسر الاعتقاد السائد بأن التحصيل العلمي يقلل أعباء الرعاية بشكل جذري. فالنساء الحاصلات على درجات جامعية ينجحن في تقليص عملهن غير المدفوع بنحو **نصف ساعة فقط** مقارنة بنظيراتهن الأقل تعليماً. وتثبت هذه النتيجة أن "التمكين المعرفي" لا يكفي وحده لإعفاء المرأة من ضغوط المسؤوليات المنزلية ما لم يرافقه تغيير في "الأعراف الثقافية" وتوفير "البدائل المؤسسية."

ج. واقع "الوردية الثانية" للمرأة العاملة

تُجسد البيانات واقع ظاهرة **"الوردية الثانية"** التي تعيشها الموظفات؛ فالمرأة التي تعمل بدوام كامل لا تخفض من وتيرة عملها المنزلي إلا بمقدار 2.7 ساعة فقط، مما يؤدي إلى تمدد يوم عملها الإجمالي (المدفوع والمنزلي) ليكون أطول بمقدار **2.3 ساعة** مقارنة بالنساء غير العاملات. هذا الاستنزاف المستمر يفسر بوضوح لماذا يمثل العمل عبئاً بدنياً ونفسياً مضاعفاً على المرأة.

د. فخ الدوام الجزئي والانسحاب الكلي

يُطرح العمل بدوام جزئي غالباً كحل للموازنة، إلا أن التحليل يكشف عن خلل نوعي في هذا المسار؛ فعند الانتقال من الدوام الكامل إلى الجزئي، تزداد ساعات العمل غير المدفوع لدى النساء بنسبة **50%أكثر من الرجال** .ويصل هذا الاختلال إلى ذروته

[11] Alonso, C., Brussevich, M., Dabla-Norris, E., Kinoshita, Y., & Kochhar, K. (2019). Reducing and redistributing unpaid work: Stronger policies to support gender equality (Working Paper No. WP/19/225). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2019/10/15/reducing-and-redistributing-unpaid-work-stronger-policies-to-support-gender-equality-48688

عند ترك العمل تماماً، حيث تتحول المرأة آلياً لتحمل المسؤولية المطلقة عن الإنتاج المنزلي، مما يعمق من فجوة المشاركة الاقتصادية ويجعل العودة لسوق العمل أمراً بالغ الصعوبة.

سادساً: الفخ الضريبي: الرعاية كـ "ضريبة خفية" في ظل غياب الخدمات العامة.

إن استنزاف وقت المرأة في "الوردية الثانية" والضغوط الفردية ، ليست مجرد نتاج لثقافة مجتمعية، بل هي نتيجة مباشرة لسياسات مالية غير عادلة. فحينما تعجز الدولة عن تمويل الخدمات الأساسية، تتحول أجساد النساء ووقتهن إلى "الممول البديل" لسد هذه الفجوة التنموية.

أ. مفهوم "الضريبة الخفية" واستدامة اللامساواة

تكشف الدراسات[12] (Donald & Moussie, 2016) عن علاقة طردية بين الأنظمة الضريبية غير العادلة وبين زيادة عبء الرعاية؛ حيث يؤدي نقص التمويل العام للمرافق الحيوية (كالحضانات والمراكز الصحية) إلى اضطرار النساء والفتيات لتعويض هذا الغياب عبر عملهن الرعائي غير المأجور. إن هذا الجهد هو في جوهره **"ضريبة خفية "**تُدفع من مخزون الوقت والصحة والفرص المهنية للمرأة، لتعويض عجز البنية التحتية الرسمية، مما يكرس حلقة مفرغة من الفقر المتقاطع واللامساواة الجندرية.

ب. الانحياز الجندري في "الضرائب التراجعية"

يتضاعف هذا العبء في سياق الدول النامية (ومنها مصر) بسبب الاعتماد المفرط على **"الضرائب التراجعية "**(مثل ضريبة القيمة المضافة) التي تشكل نحو ثلثي الإيرادات الضريبية. تقع هذه الضرائب بشكل غير متناسب على عاتق النساء بصفتهن المسؤولات عن إدارة الاستهلاك المنزلي وشراء السلع الأساسية. وعندما لا يعفي النظام الضريبي السلع الحيوية والمنظفات والأدوات الصحية، فإنه يتحول إلى نظام **"منحاز جندرياً "**يقلص القوة الشرائية للنساء ويزيد من تكلفة إدارتهن اليومية لشؤون الأسرة.

ج. مفارقة التمويل: من دعم الشركات إلى دعم الرعاية.

تبرز المفارقة المالية في ضياع نحو **212مليار دولار سنوياً** من ميزانيات الدول النامية نتيجة تجنب الشركات الكبرى للضرائب ومنح حوافز ضريبية مفرطة، في وقت تعاني فيه برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمرأة من نقص مزمن في التمويل. إن الانتقال من نمط "دعم الشركات" إلى "دعم الرعاية" يتطلب إصلاحاً ضريبياً تصاعدياً يستهدف أرباح الكيانات الكبرى، لإعادة توجيه هذه الموارد نحو بناء **"قطاع رعاية وطني متكامل** ."هذا التحول لا يحرر وقت المرأة فحسب، بل يضمن توزيعاً عادلاً للمسؤوليات التنموية داخل المجتمع.

[12] Donald, K., & Moussie, R. (2016). Redistributing Unpaid Care Work - Why Tax Matters for Women's Rights (IDS Policy Briefing). Institute of Development Studies. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.cesr.org/sites/default/files/UnpaidCare_IDS_CESR.pdf

القسم الثالث:
اقتصاد الرعاية: القيمة المفقودة وفخ الاستبعاد المهني.

تمهيد

ينتقل التحليل هنا من رصد الظواهر السوسيو-ديموغرافية إلى تشريح "الأثر الاقتصادي" الكلي والجزئي لعمل الرعاية. إن استمرار الفجوة بين الجنسين ليس مجرد قضية عدالة اجتماعية، بل هو خلل في كفاءة تخصيص الموارد البشرية، حيث يتحول العمل غير المأجور إلى "اقتصاد خفي" يغذي الناتج المحلي دون أن يظهر في ميزانيات الدول.

أولاً: معضلة "الاستبعاد الإجباري": فجوة المشاركة العالمية والإقليمية.

تُشير إحصاءات عام 2023[13].(ILO, 2024) إلى استمرار تفاوت جوهري في معدلات المشاركة في القوى العاملة عالمياً؛ حيث تقف مشاركة النساء عند **48.7**%مقابل **73%**للرجال (فجوة 24 %). وتصل هذه الفجوة إلى ذروتها في **الدول العربية**.

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب النوع الاجتماعي والمنطقة، 2023

- العالم: النساء 48.7% | الرجال 73.0%
- الدول العربية: النساء 19.8% | الرجال 74.0%
- آسيا والمحيط الهادئ: النساء 46.6% | الرجال 74.9%
- أفريقيا: النساء 53.5% | الرجال 72.2%
- الامريكتان: النساء 53.3% | الرجال 72.0%
- أوروبا وآسيا الوسطى: النساء 51.3% | الرجال 66.2%

مما يعكس بنية اقتصادية لا تزال تعجز عن استيعاب طاقات النساء المهدرة في قطاع الرعاية.

ثانياً: العوامل البنيوية والثقافية: "قيد الرعاية" كحاجز أمام المشاركة.

لا يمكن فهم حجم "الاقتصاد المهدر" دون تفكيك البنى الثقافية التي تُعيد إنتاج الأدوار الجندرية التقليدية؛ حيث لا تزال القوالب النمطية تُكرس صورة المرأة كـ "مقدمة رعاية" أولية، مقابل الرجل كـ "معيل" أساسي. وتخلق هذه التوقعات ضغطاً يدفع النساء لتغليب المسؤوليات الأسرية على التطور المهني.

[13] International Labour Organization. (2024). The impact of care responsibilities on women's labour force participation (Statistical Brief)
https://www.ilo.org/publications/impact-care-responsibilities-women%25s-labour-force-participation

وتؤكد البيانات العالمية(ILO, 2024) أثر "الأمومة" كمتغير حاسم؛ إذ تتقلص احتمالية مشاركة النساء اللاتي لديهن أطفال دون سن السادسة بنسبة تتراوح بين **12و14 نقطة مئوية**، في حين لا يتأثر الرجال بهذا المتغير، بل قد تسجل معدلات مشاركتهم ارتفاعاً طفيفاً. وتتجسد ذروة هذا الاختلال في اتساع فجوة المشاركة لتصل إلى **38نقطة مئوية** لدى الأزواج الذين لديهم أطفال صغار.

معدل مشاركة الأشخاص في سن الذروة (25-54 عاماً) في القوى العاملة عالمياً حسب النوع الاجتماعي ونوع الأسرة، 2023

- أزواج لديهم طفل دون السادسة: النساء 56.3% | الرجال 94.5%
- أسر ممتدة لديها طفل دون السادسة: النساء 55.2% | الرجال 90.9%
- أسر لديها طفل دون السادسة (إجمالي): النساء 64.3% | الرجال 91.4%
- أسر ليس لديها طفل دون السادسة: النساء 68.0% | الرجال 90.6%
- آباء/أمهات منفردون لديهم طفل دون السادسة: النساء 71.3% | الرجال 88.8%

ثالثاً:" قيد الرعاية": الحاجز البنيوي أمام العمل اللائق

يُعد العمل الرعائي العائق الأول الذي يُبقي النساء خارج دائرة النشاط الاقتصادي. فمن بين 2.4 مليار (ILO, 2024)شخص خارج القوى العاملة عالمياً، تمثل النساء **66%**وتكشف البيانات أن **45 % من النساء غير النشيطات** يذكرن "مسؤوليات الرعاية" كسبب رئيسي لعدم العمل، مقابل **5 %فقط** من الرجال .هذا التباين يؤكد أن خروج الرجال من سوق العمل يرتبط غالباً بأسباب شخصية كالتعليم أو الصحة، بينما تظل النساء "رهينة" للأدوار الرعائية النمطية، خاصة بوجود أطفال دون السادسة، حيث تنخفض احتمالية مشاركتهن بنسبة تصل إلى **14نقطة مئوية**.

التوزيع العالمي للسكان خارج القوى العاملة حسب سبب عدم النشاط والنوع الاجتماعي، 2023

- مسؤوليات الرعاية: النساء 45% | الرجال 5%
- أسباب شخصية: النساء 34% | الرجال 58%
- لا يحتاج/لا يريد وظيفة: النساء 15% | الرجال 24%
- أسباب مرتبطة بسوق العمل: النساء 3% | الرجال 6%
- غير مصنف: النساء 3% | الرجال 7%

رابعا: حلقة الفقر المفرغة وظاهرة "التخفيض المهني"

يؤدي التوزيع غير العادل للأعباء إلى آثار اقتصادية وخيمة:

- **التخفيض المهني:** تضطر النساء لقبول وظائف دون مستوى مهاراتهن الحقيقية بحثاً عن المرونة الزمنية، مما يفاقم فجوة الأجور.

- **العقلانية الأسرية والفقر :**في ظل غياب "الأجر المتساوي"، تختار الأسر بقاء المرأة في المنزل لأن عائد عملها لا يغطي تكلفة استئجار خدمة رعاية بديلة، مما يعيد إنتاج الفجوة النوعية جيلاً بعد جيل[14].(IMF, 2019)

خامساً: التقييم النقدي للرعاية: ثروة خارج الحسابات القومية.

رغم كون عمل الرعاية "المحرك الخفي" للاقتصاد، إلا أنه يظل غير مرئي في الميزانيات الوطنية. وتكشف المنهجيات الدولية (مثل تكلفة الفرصة البديلة) عن أرقام ضخمة:

- **المساهمة في الناتج المحلي :**يمثل العمل الرعائي غير المأجور نحو **9 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي** (حوالي 11 تريليون دولار).
- **المركز الجندري للمساهمة :**تساهم النساء بـ **6.6%**من هذه القيمة، مقابل **2.4%**فقط للرجال[15] (Hernando, 2022).إن تجاهل هذه القيمة النقدية يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد؛ حيث تُهدر طاقات نساء ذوات تأهيل عالٍ في مهام منزلية ذات إنتاجية منخفضة، مما يحرم الدولة من استثماراتها في التعليم.

سادسا" استثمار ذكي": اقتصاد الرعاية كبوابة للمستقبل.

تؤكد تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة[16] أن الاستثمار في قطاع الرعاية ليس عبئاً على الميزانية، بل هو **"محرك نمو "**قادر على خلق **300مليون وظيفة جديدة** بحلول عام 2035، مع بصمة كربونية أقل بنسبة 30% مقارنة بقطاعات أخرى. إن بناء منظومة رعاية شاملة سيؤدي حتماً إلى ازدهار الأسر وزيادة الإيرادات الضريبية للدول عبر تحويل "العمل الخفي" إلى نشاط اقتصادي رسمي ومنتج.

سابعا: أثر التوزيع غير المتكافئ لمسؤوليات الرعاية على مخرجات سوق العمل: تحليل الفجوات الهيكلية

إن الأرقام المليارية لقيمة الرعاية لا تعكس فقط "ثروة مفقودة"، بل تترجم إلى "قيود هيكلية" تشوه مخرجات سوق العمل. ويكشف استمرار هذه الفجوات، رغم الطفرة التعليمية للإناث، عن قصور المقاربات الاقتصادية التقليدية التي أهملت دور

[14] Alonso, C., Brussevich, M., Dabla-Norris, E., Kinoshita, Y., & Kochhar, K. (2019). Reducing and redistributing unpaid work: Stronger policies to support gender equality (Working Paper No. WP/19/225). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2019/10/15/reducing-and-redistributing-unpaid-work-stronger-policies-to-support-gender-equality-48688

[15] Hernando, R. C. (2022). Unpaid Care and Domestic Work: Counting the Costs (APEC Policy Support Unit Policy Brief). Asia-Pacific Economic Cooperation. https://www.apec.org/publications/2022/03/unpaid-care-and-domestic-work-counting-the-costs

[16] https://www.unwomen.org/en/articles/faqs/faqs-what-is-unpaid-care-work-and-how-does-it-power-the-economy

الأعراف الاجتماعية؛ إذ يبرز الوقت المخصص للرعاية كـ **"المتغير الحرج "**الذي يحدد سقف الطموح المهني للمرأة وقدرتها على التفاوض في سوق العمل.

ويمكن تشريح هذا الأثر عبر ثلاثة محاور تحليلية[17]:(Ferrant et al., 2014)

أ. الارتباط العكسي بين "العبء الزمني" ومعدلات النشاط

تشير البيانات التحليلية إلى وجود علاقة طردية وثيقة بين تقليص ساعات الرعاية غير المأجورة وارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية؛ حيث يؤدي خفض متوسط وقت الرعاية اليومي للمرأة من 5 ساعات إلى 3 ساعات إلى زيادة قدرها **10نقاط مئوية** في معدل نشاط الإناث. وفي المقابل، نجد أن المجتمعات التي تتسع فيها الفجوة الرعائية لتصل إلى 8 أضعاف لصالح النساء، تتقلص فيها نسبة تمثيلهما في القوة العاملة لتصل إلى **35%**فقط، مما يحول الرعاية إلى "عائق حصري" يحرم الاقتصاد من طاقات بشرية هائلة.

ب." التدهور المهني" وفخ المرونة الزائفة

لا يقتصر أثر الرعاية على الاستبعاد الكلي من العمل، بل يمتد ليشوه "جودة التوظيف"؛ إذ تضطر النساء للقبول بما يسمى بـ **"التدهور المهني** ."وتعني هذه الظاهرة قبول وظائف تتطلب مهارات أدنى من مؤهلاتهن الفعلية، أو الانخراط في القطاع غير الرسمي، مقابل الحصول على "مرونة زمنية" تمكنهن من أداء أدوارهن المنزلية. هذا الاضطرار يؤدي إلى تآكل رأس المال البشري على المدى الطويل ويفقد المرأة الحماية الاجتماعية اللازمة.

ج اتساع الفجوة الأجرية و"الفقر الزمني":

يعد التوزيع غير المتكافئ للرعاية محركاً أساسياً لاتساع فجوة الأجور، وهو ما يمكن تسميته بـ "عقوبة الرعاية". إذ تُدفع النساء ضريبة باهظة مقابل دورهن في الرعاية، تتمثل في "الفقر الزمني"؛ حيث تقلل كل ساعة إضافية من الرعاية غير المدفوعة فرص المرأة في الحصول على عمل مأجور بنسبة 38%، وفي التعليم العالي بنسبة 34%. إن استنزاف وقت المرأة في المهام المنزلية والعبء الذهني لا يسلبها دخلها فحسب، بل يسلبها حقها في الراحة والمشاركة المدنية والنمو المهني.

يمثل عدم المساواة في العمل الرعائي **"الحلقة المفقودة "**التي تفسر فشل سياسات تمكين المرأة في تحقيق نتائج ملموسة في بعض السياقات؛ فبدون معالجة جذور "الفقر الزمني" وإعادة توزيع المسؤوليات المنزلية، ستظل الفجوات الأجرية والوظيفية سمة هيكلية لسوق العمل، وسيفقد المجتمع العائد الحقيقي من الاستثمار في تعليم المرأة[18].

وإذا كان هذا هو المشهد على الخريطة العالمية والإقليمية، فإن الحالة المصرية تفرض خصوصية شديدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية بالهياكل الاجتماعية، وهو ما سيتم تشريحه بالتفصيل في القسم الرابع.

---

[17] Ferrant, G., Pesando, L. M., & Nowacka, K. (2014). Unpaid Care Work: The missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes. OECD Development Centre. https://www.oecd.org/en/publications/unpaid-care-work-the-missing-link-in-the-analysis-of-gender-gaps-in-labour-outcomes_1f3fd03f-en.html

[18] https://www.unwomen.org/en/articles/faqs/faqs-what-is-unpaid-care-work-and-how-does-it-power-the-economy

القسم الرابع:
واقع اقتصاد الرعاية في مصر: بين الموروث الثقافي وفجوات التغطية المؤسسية

تمهيد

ينتقل التحليل في هذا القسم إلى السياق المصري، حيث يتقاطع "الفقر الزمني" مع بنية اجتماعية تقليدية وعجز مؤسسي حاد في خدمات الرعاية. إن وضع المرأة المصرية في سوق العمل لا يتحدد فقط بكفاءتها المهنية، بل بمدى قدرتها على المناورة داخل إطار قيمي يضع الرعاية المنزلية كـ "وظيفة أولى" والمشاركة الاقتصادية كـ "نشاط ثانوي."

المبحث الأول: المحددات الاجتماعية والمنظور المؤسسي لاقتصاد الرعاية في مصر.

أولاً: التنميط الجندري للرعاية: الزواج كقيد زمني والتعليم كضحية

يتحرك العمل غير مدفوع الأجر للمرأة المصرية داخل إطار قيمي يكرس دورها كمسؤولة أولى عن الرعاية المنزلية، مما يضعف قدرتها على الاستقلال المالي .(Oxfam, 2019)[19] ويتجلى ذلك بوضوح في محورين:

1. **"فجوة الزواج" وديناميكيات القوة :**تكشف البيانات عن تحول حاد في المسار المهني بمجرد الارتباط؛ حيث تنخفض معدلات المشتغلين من **56%**لدى العازبات إلى **20 %**فقط لدى المتزوجات. هذا التراجع ليس دائماً نتاج اختيار شخصي، بل يعود لضعف القدرة التفاوضية للمرأة، حيث يظل "عدم موافقة الزوج" هو السبب المحوري لترك العمل، مما يعيد إنتاج دائرة التبعية الاقتصادية تحت غطاء الأعراف.
2. **الرعاية المبكرة كعائق تعليمي :**تتجذر التوقعات المجتمعية حول دور المرأة الرعائي في مرحلة مبكرة، مما يؤثر سلباً على مسارها التعليمي؛ إذ تضطر **8.6 %**من الفتيات لترك الدراسة للمساعدة في المنزل، بينما توقفت **30%**من المستجيبات عن التعليم نتيجة رفض الأهل، مما يرسخ فكرة أن قيمة التعليم تظل ثانوية أمام الدور المنزلي المستقبلي.

[19] Oxfam. (2019). Counting on Women's Work Without Counting Women's Work. https://policy-practice.oxfam.org/resources/counting-on-womens-work-without-counting-womens-work-womens-unpaid-work-in-jord-620811/

ثانياً: التراتبية الوظيفية وصورة "المعيل الوحيد "

يخضع القبول المجتمعي لعمل المرأة لعملية انتقاء مبنية على مدى مواءمة الوظيفة للمسؤوليات الأسرية؛ لذا يُفضل القطاع العام لقدرته على تقديم ساعات عمل أقصر (بمتوسط **7ساعات** يومياً مقابل **8.9ساعة** في القطاع الخاص). هذا التفضيل يعكس رغبة اجتماعية في استمرار المرأة في أداء دورها الرعائي كأولوية، ويكمله تصور ثقافي يرى الرجل ك "معيل وحيد"، مما يحصر إمكانيات المرأة —خاصة في الريف والصعيد— في الدائرة المنزلية أو الأعمال الزراعية غير المأجورة.

ثالثاً: العجز المؤسسي: فجوات التغطية الرعائية كعائق هيكلي

تُظهر البيانات فجوة حادة بين طموحات التمكين والواقع المؤسسي، حيث تراجع معدل التشغيل النسائي من **24.2%** عام 2007 إلى **16.9 %** عام 2024 .(UN Women & ILO, 2024)[20] ويعزى هذا التراجع إلى "عجز الرعاية" الصارخ في المجالات التالية:

- **انحسار خدمات رعاية الرضع** :تعاني مصر من عجز حاد في تغطية الحضانات للفئة العمرية (0-2 سنة)، حيث لا تتجاوز نسبة الالتحاق **0.7 %هذا يعني أن 99.3 %من عبء رعاية الرضع يقع حصراً على عاتق النساء**، مما يحول دون استمرارهن المهني بعد الإنجاب.
- **تحدي الجودة في التعليم قبل الابتدائي** :رغم وصول التغطية للفئة (3-5 سنوات) إلى **30%**، إلا أنها تظل دون المستويات العالمية، مع تحديات الجودة التي تظهر في ارتفاع كثافة الفصول (من **34**طفلاً في 2010 إلى **43**طفلاً في 2020)، مما يقلل من موثوقية هذه الخدمات كبديل آمن للأم العاملة.
- **التبعات الديموغرافية (الرعاية طويلة الأمد)** :يمتد العبء ليشمل رعاية كبار السن (فوق 65 عاماً)، وهي فئة نمت من **3.8%**إلى **5.2 %**وفي ظل غياب منظومات رعاية متكاملة للمسنين، تضطر النساء مجدداً لسد هذه الفجوة عبر عمل غير مدفوع، مما يعمق من "العائق الخفي" أمام تمكينهن الاقتصادي.

المبحث الثاني: فجوات التمكين الاقتصادي في مصر: تحليل إحصائي للمشاركة، البطالة، والكتلة النسائية المهدرة

إن "القيود الزمنيّة" والعجز المؤسسي الذي تم استعراضه في المبحث السابق، لا يظل حبيس الجدران المنزلية، بل ينعكس بشكل مباشر وصارخ على الأداء التنموي للدولة في التقارير الدولية والمحلية. فالمؤشرات الإحصائية لا تعكس فقط أعداد المشتغلين والمتعطلين، بل هي في جوهرها ترجمة كمية لمدى نجاح أو إخفاق السياسات في تحرير وقت المرأة وتوجيهه نحو المسار المهني.

ويأتي هذا المبحث ليقدم قراءة تحليلية معمقة تستند إلى أحدث البيانات الصادرة عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" و"الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، لرسم خارطة طريق توضح أين تقف المرأة المصرية اليوم في سوق العمل،

[20] UN Women & ILO. (2024). Consolidated report: A guide to public investments in the care economy: Estimating care deficits, investment costs and economic returns.

وكيف تحول "عبء الرعاية" من شأن عائلي إلى عائق هيكلي يضع مصر في مراكز متأخرة عالمياً، ويحرم الاقتصاد القومي من طاقات بشرية قادرة على دفع عجلة النمو بنسب استثنائية.

فوفقاً **لتقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2025** [21] الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، سجلت مصر تراجعاً ملحوظاً في مؤشر "المشاركة الاقتصادية والفرص"، حيث احتلت المركز **145من بين 148 دولة** .ويعكس هذا الترتيب تدنياً في الأداء مقارنة بالسنوات السابقة، إذ كانت مصر قد استقرت في المركز **140من إجمالي 146 دولة** خلال عامي 2023 و2024.

ويكشف تحليل المؤشرات الفرعية لعام 2025 عن تفاصيل هذا الترتيب:

- **معدل المشاركة في القوة العاملة :**جاءت مصر في المركز **144**، مما يؤكد استمرار الفجوة الكبيرة في انخراط النساء في النشاط الاقتصادي.
- **المساواة في الأجور :**حافظت مصر على نقطة تميز نسبية باحتلالها المركز **27**في "المساواة في الأجور بين الجنسين للعمل المماثل."
- **التمثيل القيادي والمهني :**احتلت مصر مراكز متأخرة في تمكين المرأة مهنياً، حيث جاءت في المركز **130**لمؤشر "المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين"، والمركز **117**لمؤشر "العمال المهنيين والتقنيين."

يشير هذا التراجع (من المركز 140 إلى 145) إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين الجنسين في مصر خلال العام الأخير، مما يستوجب سياسات أكثر فاعلية لدمج المرأة في سوق العمل وتعزيز وصولها للمناصب القيادية.

رسم بياني يوضح ترتيب مصر في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص على مدار ثلاث سنوات وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين.

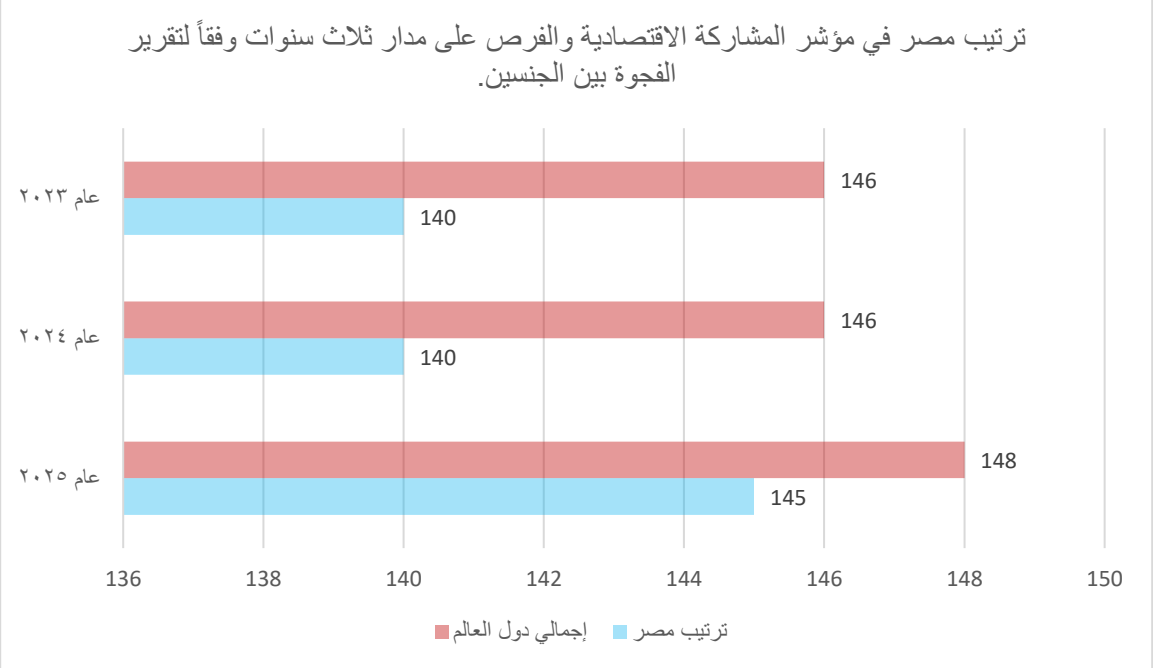

[21] Global Gender Gap Report 2025. https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2025/

ملحوظة كلما زاد رقم ترتيب الدولة كلما دل ذلك على سوء الوضع داخل الدولة.

وبالنظر إلى هذا التراجع في المؤشرات العالمية، تبرز الحاجة الملحة للتحرك ليس فقط كاستحقاق اجتماعي، بل كضرورة اقتصادية قصوى؛ حيث **تشير بيانات البنك الدولي[22] إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في مجال التوظيف يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد المصري بنسبة هائلة تصل إلى 56%.**

وعلى الرغم من ضخامة هذه الفرصة التنموية المهدرة، إلا أن الواقع الإحصائي يصطدم بمعدل مشاركة للمرأة في القوى العاملة لا يتجاوز حالياً نحو 17%. وهذا التناقض الصارخ بين العائد الاقتصادي المأمول والواقع الفعلي المشار إليه في تقرير الفجوة بين الجنسين، يؤكد أن ضمان تمتع المرأة بفرص متكافئة للوصول إلى الوظائف لن يتحقق بمجرد تشريعات، بل يتطلب حتماً حدوث تغيير جوهري في النمط الفكري، سواء على المستوى الاجتماعي أو في بيئة عمل القطاع الخاص.

ولكي نتمكن من تفكيك مسببات هذا التراجع العالمي، يغدو من الضروري الغوص في بنية الأرقام المحلية التي يقدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي ترصد بدقة تفاعلات القوة العاملة وتكشف عن الفجوات التشغيلية الكامنة وراء هذا الأداء الإحصائي.

التحليل الكمي لمعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي (قراءة في بيانات 2024)

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء الصادرة في أبريل 2025:[23]

- **قوة العمل :**بلغت 32.041 مليون فرد، يمثل الذكور منهم 26.080 مليون، بينما تقتصر حصة **الإناث على 5.961 مليون فقط.**
- **معدل المشاركة الاقتصادية :**تبرز الفجوة بوضوح هنا؛ حيث بلغت مساهمة **الذكور 70.3%**، مقابل **16.9% فقط للإناث** .وهذا يعني أن معدل مشاركة الرجال يمثل **أكثر من 4 أضعاف** مشاركة النساء.
- **معضلة البطالة :**رغم انخفاض معدل البطالة العام إلى 6.6%، إلا أنه ينطوي على تفاوت صارخ؛ فبينما تبلغ البطالة بين الذكور **4.2%**، ترتفع بشكل حاد بين **الإناث لتصل إلى 17.1%.**

[22] https://www.worldbank.org/en/news/feature/2025/03/12/breaking-barriers-boosting-women-s-labor-force-participation-in-egypt

[23] النشرة السنوية لبحث القوى العاملة. (2024). الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، https://censusinfo.capmas.gov.eg/metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1927

التقديرات السنوية للعمالة و معدلات البطالة (15 سنة فأكثر)[24] من عام 2021: 2024

الوحدة بالألف

البيان / السنة	2024	2023	2022	2021
قوة العمل				
ذكر	26,080	25,570	25,010	24,296
أنثى	5,961	5,579	5,112	5,063
الإجمالي	32,041	31,149	30,122	29,359
المشتغلون				
ذكر	24,989	24,374	23,767	22,937
أنثى	4,939	4,585	4,172	4,251
الإجمالي	29,928	28,959	27,939	27,188
المتعطلون				
ذكر	1,091	1,196	1,243	1,359
أنثى	1,022	994	940	811
الإجمالي	2,113	2,190	2,183	2,170
معدل البطالة (%)				
ذكر	4.2	4.7	5.0	5.6
أنثى	17.1	17.8	18.4	16.0
الإجمالي	6.6	7.2	7.4	7.9

حجم "الكتلة النسائية" في سوق العمل

خلال عام 2024، نجد أن:

- **إجمالي النساء في سن العمل (المشاركات) :**بلغ **5,961,000امرأة** .
- **النساء خارج المنظومة :**بالمقارنة مع عدد الرجال الذي يتجاوز **26مليوناً**، نجد فجوة تزيد عن **20مليون شخص** . هذا الفارق الضخم يمثل الفائض البشري غير المستغل الذي استنزفه العمل الرعائي غير مدفوع الأجر؛ حيث تفرغت ملايين النساء للأدوار المنزلية والرعاية، مما أخرجهن تماماً من إحصاءات "قوة العمل."

[24] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. مصر في ارقام. (يونيو 2025)
https://www.capmas.gov.eg/publications/167

تصاعد أرقام "البطالة النسائية"

البيانات تظهر مفارقة مقلقة عند تحويلها لأرقام مجردة:

- في عام 2021، كان عدد النساء المتعطلات **811,000امرأة**.
- في عام 2024، قفز هذا الرقم ليصل إلى **1,022,000امرأة**.
- خلال 4 سنوات فقط، انضم **211,000امرأة** إضافية إلى طابور البطالة. هذا الارتفاع العددي (رغم انخفاض البطالة لدى الرجال بنحو **268ألف شخص** في نفس الفترة) يؤكد أن العبء الرعائي يضغط على النساء بشكل أكبر، ويجعل عودتهن لسوق العمل بعد الأزمات الاقتصادية أصعب بكثير من الرجال.

"التمكين الاقتصادي" مقابل "الواقع العددي"

- **المشتغلات فعلياً :**هناك **4,939,000امرأة** فقط يمارسن عملاً مدفوع الأجر، مقابل **24,989,000رجل**.
- هذا يعني أن مقابل كل **5رجال** يعملون، هناك **امرأة واحدة** فقط تعمل وتتقاضى أجراً. هذه الفجوة العددية (20 مليون فرد) هي المساحة التي يبتلعها "العمل الرعائي" الذي لا يظهر في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه المحرك الخفي الذي يسمح لـ 25 مليون رجل بالذهاب لأعمالهم يومياً.

قراءة في "معدل البطالة "(17.1%)

هذه النسبة المئوية تعني عملياً أنه من بين كل 100 امرأة قررت الخروج للبحث عن عمل والمطالبة بالتمكين الاقتصادي، هناك **17امرأة** لا يجدن فرصة، بينما في حالة الرجال هناك **4فقط** من كل 100 لا يجدون فرصة.

هذا الفارق الشاسع يعكس كيف أن المسؤوليات الرعائية تجعل "تكلفة توظيف المرأة" أو "قدرتها على الالتزام بالدوام الكامل" محل تساؤل في سوق العمل، مما يدفع بمعدلات بطالتهن لهذه الأرقام المليونية.

المتعطلون طبقا للحالة التعليمية والنوع بالحضر والريف 2024

الوحدة بالمئات

الحالة التعليمية	الحضر (ذكر)	الحضر (أنثى)	الحضر (الجملة)	الريف (ذكر)	الريف (أنثى)	الريف (الجملة)	الإجمالي (ذكر)	الإجمالي (أنثى)	الإجمالي العام
أمي	289	170	459	251	85	335	540	254	794
يقرأ ويكتب	323	128	451	155	74	229	477	203	680
أقل من متوسط	807	467	1,273	488	191	679	1,294	658	1,952
متوسط	356	227	583	187	56	243	543	283	826
متوسط فني	2,219	1,617	3,836	1,542	961	2,503	3,761	2,578	6,339
فوق المتوسط وأقل من الجامعي	316	377	693	172	221	393	488	597	1,086
جامعي وفوق الجامعي	2,649	3,578	6,227	1,161	2,063	3,224	3,81	5,641	9,451
الإجمالي	6,959	6,563	13,522	3,955	3,651	7,605	10,913	10,214	21,127

يتضح من الجول السابق ما يلي:

"عقوبة التعليم العالي" للنساء:

- عدد المتعطلات من الحاصلات على شهادة **جامعية وفوق جامعية** هو **564,100امرأة**، بينما المتعطلات "الأميات" هن **25,400**فقط.

هذا يشير إلى أن التعليم العالي للمرأة لا يضمن بالضرورة تمكيناً اقتصادياً. التفسير الأرجح هنا هو أن الوظائف التي تتطلب مؤهلات عليا (غالباً في القطاع الرسمي) لا توفر المرونة اللازمة للمرأة لموازنة "العمل الرعائي"، مما يؤدي لارتفاع بطالة المتعلمات بشكل هائل مقارنة بغير المتعلمات اللاتي قد يضطررن للعمل في القطاعات غير الرسمية (الأقل استقراراً ولكن ربما أكثر مرونة زمنياً).

فجوة الحضر والريف والعبء الرعائي:

- في الريف عدد الجامعيات المتعطلات (206,300) هو ضعف عدد الجامعيين الرجال المتعطلين.(116,100)

في المجتمعات الريفية، تزداد حدة الأدوار الرعائية والقيود الاجتماعية. حتى مع الحصول على شهادة جامعية، تظل المرأة الريفية تواجه صعوبة مضاعفة في الوصول لسوق العمل بسبب نقص خدمات الرعاية (مثل الحضانات) والقيود على الحركة، مما يحول طاقتها العلمية إلى "طاقة معطلة" مستهلكة في العمل المنزلي.

تضاعف البطالة في فئة "المتوسط الفني:"

- تسجل النساء في التعليم المتوسط الفني رقماً ضخماً في البطالة 257,800

خريجات التعليم الفني غالباً ما يتجهن للعمل اليدوي أو الصناعي، وهي قطاعات في الأغلب غير مهيأة لاستيعاب النساء اللاتي لديهن مسؤوليات رعائية، كما تفتقر هذه المهن لمزايا العمل من المنزل أو المرونة، مما يدفع هؤلاء النساء للبقاء في دائرة البطالة.

مفارقة "فوق المتوسط" (بداية الانعكاس):

- بدءاً من فئة "فوق المتوسط وأقل من الجامعي"، يبدأ عدد المتعطلات من الإناث (59,700) في التفوق على الرجال (48,800).

كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، زادت فجوة البطالة بينها وبين الرجل. هذا يثبت أن "التمكين التعليمي" وحده لا يكفي للتمكين الاقتصادي إذا لم يصاحبه سياسات تدعم **"اقتصاد الرعاية "**مثل تقاسم أعباء الرعاية أو توفير بدائل مؤسسية لها.

إن هذه الفجوات الإحصائية الصارخة في معدلات المشاركة والبطالة ليست مجرد أرقام ناتجة عن ظروف السوق، بل هي انعكاس مباشر لكيفية توزيع 'الوقت والجهد' داخل الأسرة المصرية. ولكي نضع يدنا على الجذور العميقة لهذا الخلل المهني، يجب أن ننتقل من تحليل 'العمل المأجور' إلى تحليل 'العمل غير المأجور'، وهو ما رصدته بدقة دراسة حديثة متخصصة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[25]، والتي تقدم تشريحاً زمنياً دقيقاً لما يمكن تسميته بـ 'الضريبة الزمنية' التي تدفعها المرأة المصرية.

ديناميكيات توزيع الوقت والعمل غير المدفوع: قراءة في دراسة "النوع الاجتماعي 2023

كشفت دراسة **العمل غير مدفوع الأجر من منظور النوع الاجتماعي 2023 عن حقائق جوهرية تشكل حجر الزاوية في فهم استلاب وقت المرأة المصرية:**

[25] رزق، آية فوزي كامل؛ وسعد، أحلام محمد. (2026). العمل غير المدفوع من منظور النوع الاجتماعي 2023: قراءة تحليلية لدور المرأة وأنماط توزيع الوقت في العمل المنزلي والرعائي. مجلة السكان: بحوث ودراسات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العدد (110)، ص 49. https://www.capmas.gov.eg/publications/162

- الإناث يتحملن أكثر من ضعفي العبء في الأعمال المنزلية مقارنة بالذكور مما يؤكد وجود فجوة نوعية واضحة في المشاركة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. أما بالنسبة لمحل الإقامة فنجد سكان الريف يشاركون أكثر في الخدمات المنزلية، بنسبة ١١,٦٪ أكثر من سكان الحضر. كما أن خريجوا الجامعات لا يزال لديهم نسبة كبيرة من المشاركة (١٨,٧٪)، مما يشير إلى عدم زوال العبء مع ارتفاع التعليم.

- الغالبية العظمى من المشاركين في الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر هم من الإناث، خاصة في المهام التقليدية المرتبطة بإدارة وإعداد الطعام والوجبات، حيث تمثل الإناث ٩٦,٣٪ مقابل ٣,٧٪ فقط من الذكور. وينطبق الأمر نفسه على تنظيف وصيانة المسكن ومحيطه، حيث تشارك الإناث بنسبة ٩٧,١٪ مقابل ٢,٩٪ للذكور.

- رعاية الأطفال والتعليم تأتي في مقدمة خدمات تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر لأفراد الأسرة والعائلة بنسبة ٨,٦٪، في المقابل، نجد أن رعاية الكبار المعالين تشكل نسبة أقل بكثير تبلغ ١,٣٪، مما يشير إلى أن هذه الخدمة أقل انتشاراً مقارنة برعاية الأطفال.

- تحمل الإناث الغالبية العظمى من عبء العمل غير المدفوع. وذلك على المستوى الإجمالي، حيث بلغ متوسط مدة العمل غير المدفوع يومياً للإناث ٥,٢ ساعة، مقارنة بـ ٢,٥ ساعة للذكور، أي أن متوسط مدة مشاركة الإناث في العمل غير المدفوع تعادل ٢,٠٨ ضعف ما يقوم به الذكور.

- وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث في معدلات المشاركة في العمل غير المدفوع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، حيث تتفوق الإناث بشكل ملحوظ من حيث متوسط الساعات اليومية ونسب المشاركة، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في الحضر ٣٠٪ بمتوسط ٤,٨ ساعة يومياً، مقارنة ١٣,٩٪ فقط للذكور بمتوسط ٢,٤ ساعة، بينما في الريف ارتفعت مشاركة النساء إلى ٤٠,٣٪ وبمتوسط ٥,٤ ساعة، مقابل ١٥,٨٪ للذكور بمتوسط ٢,٦ ساعة يومياً.

- وجود فروقات واضحة بين الذكور والإناث عبر مختلف الفئات العمرية في العمل غير المدفوع، هذا التفاوت يصبح أكثر وضوحاً في الفئة العمرية بين ٣٠ و٣٩ عاماً، حيث تصل متوسط مساهمة الإناث في هذا العمر ٦,٤ ساعة، في مقابل ٢,٧ ساعة للذكور، بفارق ٣,٧ ساعات لصالح الإناث.

- أن النساء خارج قوة العمل يشكلن الشريحة الأكثر انخراطاً في العمل غير المدفوع بمختلف أنواعه، حيث تصل نسب مشاركتهن في رعاية الأسرة إلى ٢١,١٪، وفي الأعمال المنزلية إلى ٦٩٪ في المقابل، الذكور العاملون هم الفئة الأكثر مشاركة ضمن الرجال، لكنهم لا يزالون يساهمون بدرجة أقل بكثير من النساء.

- تتحمل النساء المتزوجات الغالبية العظمى من عبء العمل غير المدفوع حيث بلغت متوسط مدة العمل غير المدفوع يومياً للنساء المتزوجات ٦ ساعات، مقارنة بـ ٢,٥ ساعة للأزواج، أي أن متوسط مدة مشاركة النساء في العمل غير المدفوع كان ٢,٤ ضعف ما يقضيه الزوج. كما بلغت نسبة المشاركة للنساء المتزوجات في العمل غير المدفوع ٤٦,٧٪، وهو أعلى بـ ٢٨,٥ نقطة مئوية من نسبة مشاركة الرجال البالغ ١٨,٢٪.

- كلما استثمرت الإناث وقتاً وطاقة أكبر في الأسرة، كلما قل الوقت والطاقة التي يستثمرنها في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض العائد الاقتصادي من العمل، وعندما يزيد وقت مشاركة الرجال في الأعمال غير المدفوعة عموماً سواء كانت أعمال

منزلية أو أعمال خاصة بالرعاية وتقديم المساعدة نلاحظ انخفاض وقت المشاركة للنساء مما يدل على أنه عند تقديم المساعدة والمشاركة من قبل الرجل تستطيع المرأة أن توفر بعض الوقت الذي كانت تقضيه في هذه الأعمال.

- يزيد التعليم والوعي معاً من قدرة النساء على التفاوض داخل الأسرة ويقلل من عبء الأعمال المنزلية عليها. كما يمكن للتعليم وزيادة الوعي أن يغير المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ويشجع الرجال على مشاركة الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة.

تُبرز المعطيات الإحصائية الصادرة عن دراسة العمل غير مدفوع الأجر (2023) إشكالية **"الفقر الزمني "**كمتغير هيكلي يعيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية؛ حيث يكشف التحليل عن فجوة جندرية عميقة في توزيع أدوار الرعاية، تضطلع فيها الإناث بنسبة تتجاوز **96%**من المهام المنزلية التقليدية. وبمعدل زمني يبلغ **5.2ساعة يومياً** (أي ما يعادل ضعف الجهد المبذول من قِبل الذكور تقريباً)، يتبين أن عبء إعادة الإنتاج الاجتماعي لا يزال محكوماً بتقسيم جندري جامد للعمل، يتفاقم بشكل حاد في الفئة العمرية (30-39 عاماً) التي تمثل ذروة الإنتاجية المهنية، مما يؤدي إلى استنزاف طاقتها وتعطيل مسارها الوظيفي.

وعلى صعيد المتغيرات الديموغرافية، تشير الدراسة إلى أن هذا العبء يتخذ أبعاداً جغرافية وطبقية؛ إذ يرتفع في المناطق الريفية ليصل إلى **5.4ساعة يومياً**، بينما لا ينجح التعليم الجامعي وحده في كسر هذه الحلقة، حيث تظل نسبة مشاركة الجامعيات في العمل المنزلي مرتفعة(**18.7%**) ، مما يعكس تجذر الأنماط الثقافية التقليدية رغم الترقي الأكاديمي. كما يتضح تركيز المجهود الرعائي في "رعاية الأطفال والتعليم" بنسبة (**8.6%**) مقارنة برعاية الكبار، وهو ما يفرض ضغوطاً ذهنية وبدنية مستمرة ترتبط مباشرة بتدني معدلات استبقاء النساء في سوق العمل.

وتؤكد الدراسة على وجود **علاقة ارتباطية تبادلية**؛ فبينما تعمل زيادة مشاركة الرجال في المهام المنزلية على تقليص الاستهلاك الزمني للنساء) **علاقة عكسية**(، فإن هذا التحرر الزمني يترجم مباشرة إلى تعزيز قدرتهن على الاستثمار في تطوير مهاراتهن والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي) **علاقة طردية** .(ومن هنا، يبرز الوعي والتعليم كأدوات تفاوضية مركزية داخل الأسرة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي الخاص، بما يضمن توزيعاً عادلاً للأعباء كشرط أساسي لتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة للمرأة.

تأسيسًا على ما تقدم من قراءة في المؤشرات العالمية والمحلية، يمكن الجزم بأن معضلة المشاركة الاقتصادية للمرأة في مصر لا تكمن في نقص المؤهلات التعليمية —التي أثبتت الأرقام أنها قد تتحول أحياناً إلى "عقوبة بطالة"— بل تكمن في "الاستلاب الزمني" الممنهج. إن الفجوة التي تبدأ بـ 5.2 ساعة يومياً من العمل غير المدفوع تنتهي بالضرورة بمركز متأخر عالمياً (145)، وبخسارة اقتصادية تقدر بـ 56% من الناتج المحلي الإجمالي المأمول.

إن الأرقام الواردة في هذا الفصل ترسم حلقة مفرغة؛ حيث تبتلع المسؤوليات الرعائية والمنزلية طاقة المرأة في سنوات ذروتها المهنية (30-39 عاماً)، وتجبر المتزوجات على الانسحاب من المجال العام، مما يحول "الرعاية" من قيمة إنسانية سامية إلى "عائق تنموي" صلب.

وبناءً عليه، يصبح من الجليّ أن أي محاولة لرفع معدلات التشغيل النسائي لن تؤتي ثمارها ما لم يتم اختراق هذه الحلقة المفرغة عبر سياسات تتجاوز منطق "التمكين التقليدي" إلى منطق "إعادة توزيع العبء". وهذا ما سيتم تناوله في القسم القادم.

القسم الخامس:
نحو استراتيجية "الرعاية من أجل التنمية":
خارطة طريق لتمكين المرأة اقتصادياً

تمهيد

الرعاية كرافعة اقتصادية (من الاستهلاك إلى الاستثمار)

تؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة[26] (UN Women & ILO, 2024) أن اقتصاد الرعاية لا يمثل عبئاً على الموازنة العامة، بل هو "استثمار ذو عوائد مضاعفة". فبحسب التقديرات، فإن سد فجوات الرعاية في مصر يتطلب استثماراً سنوياً يقدر بنحو **4.5%** من الناتج المحلي الإجمالي، وهو استثمار كفيل بخلق **2.1مليون وظيفة** جديدة، تشغل النساء **79%** منها. وبناءً على التحليل السابق لفجوات التغطية والمكاسب المهدرة.

لذا، تطرح هذه الدراسة إطاراً استراتيجياً متكاملاً يقوم على خمسة مسارات تهدف إلى تحويل "الرعاية" من عبء شخصي على كاهل النساء إلى مسؤولية اجتماعية وتنموية مشتركة:

1. مسار التقدير والاعتراف (إظهار القيمة الاقتصادية الخفية):

- **إدراج القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي ضمن المؤشرات الوطنية**: البدء في بناء نظام إحصائي موازي للموازنة العامة للدولة، يقوم بتقدير القيمة المالية للساعات التي تقضيها النساء في رعاية الأسرة، وإظهارها كحجم مساهمة حقيقية في الناتج القومي، مما يفرض على الدولة توجيه استثمارات وخدمات ملموسة (كالتأمين والحماية الاجتماعية) لهؤلاء النساء باعتبارهن شريكات في الإنتاج.

[26] UN Women & ILO. (2024). Consolidated report: A guide to public investments in the care economy: Estimating care deficits, investment costs and economic returns. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-06/consolidated-report-a-guide-to-public-investments-in-the-care-economy-en.pdf

- **دورية مسوح استخدام الوقت**: إلزام الجهات الإحصائية بإجراء "مسح استخدام الوقت" بصفة دورية (كل 3-5 سنوات)، لتحديد حجم "الفقر الزمني" الذي تعاني منه النساء وبناء السياسات على أرقام واقعية ومحدثة.

2. مسار التخفيف والاختزال (الاستثمار في البنية التحتية):

- **توسيع شبكة "الحضانات المجتمعية والمنزلية"**: سد فجوة الرعاية للفئة العمرية (0-2 سنة) عبر تقنين ودعم الحضانات الصغيرة في القرى والأحياء الشعبية، وتوفير حوافز ضريبية لأصحاب الأعمال لإنشاء حضانات داخل مقر العمل.

- **رقمنة الخدمات وتطوير النقل**: الاستثمار في التحول الرقمي للخدمات العامة وتطوير منظومة نقل آمنة وذكية، لتقليل الوقت المهدر الذي تقضيه النساء في التنقل وجلب احتياجات الأسرة، مما يوفر لهن ساعات يمكن استثمارها في العمل المأجور.

3. مسار إعادة التوزيع (إصلاح المنظومة التشريعية والثقافية):

- **إقرار إجازة الوالدين المشتركة**: تعديل تشريعات العمل لتشمل "إجازة أبوة" مدفوعة الأجر، لتشجيع الرجال على تقاسم مسؤوليات الرعاية منذ اللحظة الأولى، وكسر الصورة النمطية التي تضع عبء التربية على الأم وحدها.

- **دعم العمل المرن والهجين**: تحويل نماذج العمل عن بُعد وساعات العمل المرنة من "استثناء" إلى "حق قانوني" للموظفين (رجالاً ونساءً) ممن لديهم مسؤوليات رعائية، دون المساس بفرصهم في الترقي الوظيفي.

4. مسار المأسسة والتمثيل (تحويل الرعاية إلى قطاع رسمي):

- **احترافية قطاع الرعاية**: تحويل مهن الرعاية (مربيات، جليسات مسنين) إلى وظائف رسمية لائقة عبر برامج تدريب واعتماد وطنية، مما يخلق سوق عمل جديد يستوعب النساء المتعطلات ويضمن جودة الخدمة للأسر بأسعار عادلة.

- **إطلاق "المنصة الوطنية للرعاية"**: إنشاء آلية مؤسسية لربط جميع خدمات الرعاية تحت مظلة واحدة تضمن الرقابة على الجودة وتسهل على الأسر الوصول للخدمات الموثوقة.

5. مسار العدالة التمويلية (الإصلاح المالي الجندري):

- **صندوق دعم الرعاية:** توجيه جزء من الحصيلة الضريبية للشركات الكبرى لتمويل صندوق وطني لدعم خدمات الرعاية الشاملة، مع تقديم إعفاءات ضريبية للمنشآت التي تتبنى سياسات صديقة للأسرة.
- **الحماية الاجتماعية الشاملة:** ربط استحقاقات الحماية الاجتماعية (مثل تكافل وكرامة) بتقدير مجهود الرعاية، وضمان شمول مقدمات الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في منظومات التأمين الصحي والاجتماعي.

إن تبني هذه الاستراتيجية سيؤدي بالضرورة إلى تحرير طاقات النساء المصريات، وتحويل "الوقت المهدر" في الرعاية غير المنظمة إلى "قيمة مضافة" ترفع من معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتحقق التنمية المستدامة المنشودة في رؤية مصر 2030.

الخاتمة.

من أجل عقد اجتماعي ينصف "صانعات الحياة"

في ختام هذه الدراسة، يتضح جلياً أن "العمل الرعائي غير مدفوع الأجر" ليس مجرد تفصيل من تفاصيل الحياة اليومية للمرأة المصرية، بل هو "العصب غير المرئي" الذي يمسك بمفاصل الاقتصاد الوطني ويضمن استدامة المجتمع. لقد كشفت الأرقام والتحليلات الواردة في طيات هذه الدراسة أن استمرار تجاهل هذا النوع من العمل في الحسابات القومية والسياسات العامة ليس فقط إجحافاً بحق النساء، بل هو معوق رئيسي أمام طموحات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

إن الانتقال بالمرأة المصرية من مربع "الاستنزاف الزمني" إلى مربع "التمكين الاقتصادي" لن يحدث عبر برامج التوعية وحدها، بل يتطلب إرادة سياسية تتبنى استراتيجيات "الاعتراف، الاختزال، وإعادة التوزيع". إن تمكين المرأة اقتصادياً يبدأ من خارج سوق العمل بقدر ما يبدأ من داخله؛ يبدأ من الاعتراف بأن ما تقدمه داخل جدران المنزل هو "عمل إنتاجي" يستحق الحماية الاجتماعية، ومن توفير بنية تحتية تحرر وقتها، ومن منظومة تشريعية تشجع المشاركة العادلة في المسؤوليات الأسرية.

إن هذه الدراسة ليست مجرد رصد للفجوات، بل هي "نداء للسياسات" لتبني عقد اجتماعي جديد. عقدٌ يتوقف فيه المجتمع عن اعتبار الرعاية "قدراً بيولوجياً" للنساء فقط، ليعاملها كمسؤولية تشاركية تتقاسمها الدولة مع القطاع الخاص والأسرة. إن الاستثمار في اقتصاد الرعاية هو الاستثمار الأكثر ربحية لمستقبل مصر؛ فهو السبيل الوحيد لرفع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وخلق ملايين الوظائف اللائقة، وضمان حياة كريمة لأجيال المستقبل.

لقد حان الوقت لتنتقل "أعمال الرعاية" من الظل إلى النور، ومن الهامش إلى قلب الموازنة العامة، لضمان وطن لا تُقايض فيه المرأة طموحها المهني بواجبها الرعائي، بل تجد فيه الدعم الذي تستحق لتساهم في بناء اقتصاد عادل ومنصف للجميع.